

## السعودية

# أوامر ملكية تطيح القيادة العسكرية... وتسترضي المنافسين

مستشاراً في الديوان الملكي بمرتبة وزير، والأمير تركي بن طلال بن عبد العزيز نائباً لأمير منطقة عسير بمرتبة وزير، والأمير فيصل بن فهد بن مقرن بن عبد العزيز نائباً لأمير منطقة حائل بالمرتبة الممتازة، والأمير سلطان بن أحمد بن عبد العزيز مستشاراً في الديوان الملكي بالمرتبة الممتازة.

ما يثير الانتباه في تلك الأوامر أنها تمنح امتيازات ومناصب لأبناء أنجال الملك المؤسس وأحفادهم، من السديريين وغيرهم، والذين كان الملك تخطاهم في طريق توصيل نجله، محمد، إلى سدة ولاية العهد. من بين أولئك الأبناء من كان معترضاً على مسار انتقال السلطة من أساسه كطلال مثلاً، ومنهم من طالته أولى الضربات «السلمانية» المتتالية كمقرن نموذجاً، وآخرون لم يسلم أقربائهم من حملة «مكافحة الفساد» التي أطلقها ابن سلمان أوائل تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (مثلما حدث لأقرباء سلطان)، والتي استولى من خلالها على ممتلكات كثير من الأمراء وأصولهم.

في ضوء ذلك، يمكن فهم الأوامر الجديدة على أنها محاولة من قبل ولي العهد لامتنصاص الغضب المنتصاعد على سياساته داخل العائلة الحاكمة، وإعادة كسب ود الأجنحة المغايرة للجنح «السلمانية»، في محاولة لتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ رؤية ابن سلمان. إذ إن البلبلية التي تثيرها إجراءات ولي العهد المتسارعة ضد خصومه أو منافسيه على المستويات كافة، والتي لا تكاد تهدأ حتى تتجدد، تمثل حجر عثرة رئيساً دون تحقق الاستقرار الذي يتطلع إليه لجذب الاستثمارات، وتمهيد الطريق أمام تحرير الاقتصاد.

(الأخبار)

الركن، فهد بن تركي بن عبد العزيز، من قياداتها، ليحل محله اللواء الركن، فهد بن عبد الله المطير، بعد ترقيته إلى رتبة فريق ركن. ولم تستثن التغييرات قيادة قوة الصواريخ الاستراتيجية

## شملت الأوامر تغييرات شاملة وكبيرة في القيادة العسكرية

التي أسندت إلى اللواء الركن، جبار الله بن محمد العلوي، بعد ترقيته إلى رتبة فريق ركن.

وتم التمهيد لتلك التغييرات بأمر ملكي أقر الموافقة على «وثيقة لتطوير وزارة الدفاع»، وتشتمل (على النموذج التشغيلي المستهدف للتطوير، والهيكل التنظيمي، والحوكمة، ومتطلبات الموارد البشرية، التي أعدت على ضوء استراتيجية الدفاع الوطني). وعلى الرغم من أن الإطار الرسمي الذي أدرجت ضمنه الأوامر اقتصر على ما تقدم، إلا أن التبدلات العسكرية لا تظهر معزولة من سياقها الذي تبدو فيه السعودية عاجزة عن حسم حرب شارفت إنهاء عامها الثالث، من دون أي «إنجاز» حقيقي يُحسب لـ«التحالف» الذي تقوده المملكة هناك.

على مستوى آخر، بدت لافتة الأوامر الستة الأولى التي تضمنت تعيين الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز أميراً لمنطقة الجوف بمرتبة وزير، والأمير فهد بن بندر بن عبد العزيز مستشاراً للملك بمرتبة وزير، والأمير فيصل بن تركي بن عبد العزيز

المملكة، والتي حملت تبدلات كبيرة وشاملة أدرجت ضمن متطلبات «تطوير وزارة الدفاع»، وكذلك الستة الأولى التي منحت مناصب لوجوه من أجنحة كان ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، اتخذ حيالها خطوات إقصائية.

وتضمنت الأوامر الملكية إحالة الفريق الأول الركن، عبد الرحمن بن صالح البنيان، إلى التقاعد من رئاسة الأركان، وتعيين الفريق الركن فياض بن حامد الرويلي بدلاً منه، بعد ترقيته إلى رتبة فريق أول ركن. كما تضمنت إقالة قائد قوات الدفاع الجوي، الفريق الركن محمد بن عوض سحيم، من منصبه، وتعيين اللواء الطيار الركن، تركي بن بندر بن عبد العزيز، بدلاً منه بعد ترقيته إلى رتبة فريق ركن. وعلى مستوى القوات البرية، أعفي الفريق

الإطاحة بالقيادة العسكرية القديمة بوجوهها كافة. واسترضاء الأجنحة الساخطة على حكم ابن سلمان. تلك أبرز الرسائل التي حملتها الدفعة الجديدة من الأوامر الملكية السعودية، والتي لا تبدو معزولة من سياق التحديات التي تواجهها المملكة

38 أمراً أصدرها الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، دفعة واحدة، مساء الإثنين. أوامر برزت من بينها تلك المتصلة بالقيادة العسكرية في

الناء تخريج دفعة من القوات الجوية السعودية (ا ف ب)



وتسليحه بمحددات هي عينها ما يحكم خطاب دول المقاطعة، خصوصاً فيما يتصل بكون الأمير الحالي، تميم بن حمد، مجرد «واجهة» لـ«المتحكّمين الفعليين» بالقرار، الأمير السابق حمد بن خليفة، ورئيس الوزراء، وزير الخارجية السابق، حمد بن جاسم. يتنقل الأمراء الثلاثة ما بين السعودية والإمارات والبحرين، مكثفين لقاءاتهم بزعمائها، وظهورهم في محافلها العامة، في محاولة لتوصيل رسالة مفادها بأن ثمة بديلاً للوجوه الحاكمة في قطر. بديل يبدو أن الرياض تعول، أكثر ما تعول، في صياغة «رؤيته السياسية»، على «كبير» الأمراء، مبارك بن خليفة. لذا يتم تكثيف الترويج الإعلامي لهذا الأخير، وإفراد مساحة واسعة لسرديته في ما يتصل بالديناميات الحاكمة في قطر، وتزخيم وعوده بـ«العودة إلى قطر، والعمل على تنظيفها من العبثية التي تعمل على التفرقة بين دول الخليج، بمساعدة مستشارين من خارج قطر يقيمون على أراضيها»، وفي هذه الإضافة الأخيرة ما يمكن أن يفهم منه أن «العمل على تنظيف قطر» ليس مجرد شعارات، إنما قد يكون عملاً أميناً واستخبارياً جارياً بالفعل.

هل ستنجح السعودية في تحقيق ما تتطلع إليه؟ يبدو أن الهدف الأول المتمثل في إحداث انقسامات داخل ال ثاني بدأ بالتحقق فعلاً، بالنظر إلى الترشاق الكلامي بين الأمراء المواليين للرياض وبين أقربائهم المواليين للدوحة، إلا أن دون تحقق الهدف الثاني المتمثل في ترجيح كفة معارضي النظام القطري لا تزال دونه عقبات كثيرة، ليست أقلها رابطة الولاء المتينة التي تجمع شرائح قطرية متعددة بالأمير السابق وأسرتة.

(الأخبار)

## السعودية تجبر مسافري اليمن على تفريغ وقودهم!

انتشر يوم أمس، على مواقع التواصل الاجتماعي، مقطع مصوّر يظهر عناصر حرس الحدود السعودي وهم يجبرون سائقي يمينيين على تفريغ مركباتهم من أكثر من نصف كمية الوقود التي تحتويها، وكذلك تسليم كل ما يزيد من أموال في حوزتهم على 20 ألف ريال سعودي. وأثار المقطع غضب الناشطين على مواقع التواصل، الذين اتهموا النظام

السعودي بـ«اضطهاد اليمنيين وابتزازهم». وقال أحد الناشطين على موقع «فايسبوك»: «شوفوا إلى أي حد وصلت الإنسانية عند جارتنا. رغم أن السائقين يشتركون الديزل بفلوسهم، إلا أنهم يُجبرون على تفريغها على الأرض!» ويأتي هذا التطور في وقت تتفاقم فيه معاناة العمال اليمنيين المغتربين في السعودية، جراء عجزهم عن دفع الرسوم المستحقة عليهم، التي ترفض المملكة استثناءهم منها. ويات الكثير من هؤلاء مضطرين



إلى ترك أعمالهم في السعودية، والعودة إلى بلادهم التي تتعرض لحصار شديد، أدى إلى تفاقم أزمة الجوع، وتفشي الأوبئة والأمراض. وعلى الرغم من كل ذلك، لم يمتنع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، في آخر تصريحاته، عن القول إن بلاده «استقبلت أكثر من مليون لاجئ يمني، ووفرت لهم فرص العمل».

(الأخبار)

المواقع السعودية في نجران وجيزان تتعرض لقصف متجدد من قبل الجيش واللجان الشعبية، أدى خلال الساعات الأخيرة إلى «مقتل وجرح عدد من الجنود السعوديين»، وفقاً لما ذكرته وكالة «سبأ» التابعة لـ«أنصار الله».

جنوباً، تصاعد التوتر بين السلطة الموالية للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وبين القوات الموالية للإمارات، عقب قيام الأخيرة بمنع وزير النقل في حكومة هادي، صالح الجبواني، من الوصول إلى سواحل محافظة شبوة بهدف وضع حجر الأساس لميناء بحري جديد. وعلى إثر ذلك، شنّ الجبواني هجوماً كلامياً عنيفاً على الإمارات، متهماً إياها بـ«إنشاء جيوش قبلية ومناطقية تفكك اليمن»، وبأنها هي السبب في «الوضع المزري في المحافظات المحررة»، لافتاً إلى أن «تنظيم القاعدة لم ينتشر في السابق في اليمن كما ينتشر اليوم».

(الأخبار)

في المقابل، اتهم المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، الحكومة البريطانية، بأنها «غير صادقة» في التعامل مع الأزمة اليمنية، موضحاً أنه وعلى الرغم من أن لندن ترفع شعار تسوية الأزمة سلمياً، إلا أنها «تستخدم آليات دولية للدفاع عن المعتدي». وأكد، في تصريحات صحافية قبيل التصويت، أن بلاده «لا ترسل السلاح إلى اليمن»، مذكراً بأن كل الاتهامات بهذا الشأن «توجّه من قبل مخبري الحروب وسفك الدماء». واعتبر أن «ما يحدث في اليمن هو نتيجة تصدير بريطانيا وأميركا السلاح إلى السعودية»، لافتاً إلى أنه كانت لبلاده خلال الأيام الماضية «اتصالات مع أعضاء مجلس الأمن للفت انتباههم نحو الجرائم التي تحدث في اليمن»، منبهاً إلى أن «هذا القرار، في حال المصادقة عليه، سيساعد المعتدين ويصعد العدوان».

وجاء سقوط مشروع القرار البريطاني في وقت كانت فيه

الأمم المتحدة، جوناثان ألن، إلى أن «النص الروسي لا يتناول المسائل الأساسية الواردة في تقرير الخبراء» الأممي الأخير بشأن اليمن، والذي تحدث عن رصد أسلحة إيرانية المنشأ في هذا البلد من دون تحديد الجهة

## تواصل استهداف الجيش واللجان للمواقع السعودية على الحدود

المصدرة، مضيفاً أن «روسيا لا تحبذ نتائج بعض تقارير فريق الخبراء، ولكن لا يجب أن يعني ذلك تقويض كل ما نقوم به، ولذلك نحث زملائنا بمجلس الأمن على التصويت لصالح مشروع قرارنا».